الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي صالحي احمد

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير

تخصص: علوم التسير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر موسومة:

دور الضريبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

إعداد الطالب:

شادل عبد الحق

خريص عبد الرحمن

تحت إشراف :

د/ خالدي حميـدة مشرفا

أ.د/ بولويز عبد الوافي رئيسـا

د / زقاي وليد مناقشا

السنة الجامعية: 1443-1444 هـ /2023-2024 م.

خطة البحث (الفهرس)

1)- خطة البحث

2)- الإهداء

3)- الشكر و العرفان

4)- ملخص شامل للمذكرة

5)- المقدمة العامة

6)- إشكالية البحث

7)- أهداف البحث

8)- أهمية البحث

9)- الفصل الأول: (الإطار النظري للضريبة البيئية و التنمية المستدامة)

1- مقدمة الفصل

2-مفهوم التنمية البيئية

3- أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي – الاجتماعي و البيئي – السياسي)

4- أهمية التنمية المستدامة في العصر الحديث

5-مفهوم الضريبة البيئية

6- أنواع الضرائب البيئية (ضرائب الكربون – ضرائب على الوقود .....)

7- أهداف و أهمية الضريبة البيئية

8- خصائص الضريبة البيئية

9- دور الضريبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

- الدور البيئي

- الدور الاقتصادي
- الدور الاجتماعي

9- خلاصة الفصل

10)- الفصل الثاني: (دور الضريبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة)

1 - مقدمة الفصل

2- التجارب الدولية (الصين–ألمانيا - اليابان.....)

3- التجارب المحلية (جزائر)

4- الدروس المستفادة من هذه التجارب

5- النتائج المستخلصة من البحث حسب الفرضيات

6 - خلاصة الفصل

11)- الخاتمة

12)- المراجع

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقَّة..... وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة

- إلى من وضع المولى – سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز... (أمي الحبيبة).
- إلى خالد الذكر الذي وفاته المنيَّة وكان خير مثال لرب الأسرة، والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي...
- وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي وساعدني ولو باليسير

الأهل – الأصدقاء – الأساتذة.....

أُهديكم بحث تخرجي.....

خريص عبد الرحمن

شادل عبد الحق

شكر و عرفان

بداية أحمد الله سبحانه و تعالى و أصلي و أسلم على نبينا محمد صلى الله عليه و سلم و على أصحابه و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل و بخالص الامتنان و العرفان إلى الأستاذة المشرفة: الدكتورة ح خالدي على قبولها الإشراف على هذا البحث المتواضع و كذلك على النصائح و التوجيهات القيمة التي قدمتها لي طول فترة البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا خلال هذه السنة كل باسمه و كل حسب تخصصه

كما لا نبخل بالشكر لكل الأسرة الجامعية بتخصص علوم التسيير

كمل لا أنسى بأن أتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى كل من أعانني على إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد

و شكـرا

ملخص شامل:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية الضريبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، و ذلك من خلال التعرف غلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالضريبة و التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أبرز الدوافع الداعية لاهتمام الدولة بالضريبة و تسليط الضوء على أهم التعديلات الضريبية التي قامت بها مختلف دول العالم من بينها الجزائر في مجال حماية البيئة و ذلك من خلال قانون المالية لسنة 2018.

توصلت هذه الدراسات إلى أن للضريبة البيئية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحفيز الملوثين على تعديل سلوكهم الضار بالبيئة و تخفيض تلويثهم و دفعهم إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة مما يضمن حق الأجيال اللاحقة في تلبية احتياجاتهم، بالإضافة إلى تحقيق فعالية اقتصادية تتمثل في تخفيض تكاليف معالجة التلوث.

Abstract :

This study aims to highlight the effectiveness of environmental taxation in achieving sustainable development by examining various theoretical concepts related to taxation and sustainable development, as well as the key motivations for the state's interest in taxation. It also sheds light on the most significant tax amendments made by different countries around the world, including Algeria, in the field of environmental protection, as outlined in the 2018 Finance Law.

These studies have concluded that environmental taxation plays a crucial role in achieving sustainable development by motivating polluters to change their harmful behaviors, reduce pollution, and encourage them to rationalize the use of natural resources and energy. This ensures the rights of future generations to meet their needs while achieving economic efficiency reflected in the reduction of pollution treatment costs.

مقدمـة:

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من المشاكل الرئيسية التي تواجه معظم دول العالم في وقتنا الحالي، حيث أصبحت تؤثر في حياة الشعوب و مع مرور الوقت اتضحت حقيقة أن التلوث البيئي ناتج عن التنمية الاقتصادية، و هذا ليس لأنها تنتج مواد تضر البيئة فقط و إنما بسبب استعمالها للموارد الطبيعية دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر ندرتها خاصة الموارد ذات الملكية العامة فالسوق فشل في تقييم هذه الموارد و هذا ما دعا ببعض الاقتصاديين للتفكير في طريقة لتصحيح هذه التشوهات في نظام السوق، عن طريق آليات و أدوات اقتصادية تدخل في إطار سياسة اقتصادية تتولاها السلطات العامة بحيث تهدف إلى الحد من التلوث البيئي بغية تحقيق التنمية المستدامة و من أهم هذه الأدوات "الضريبة البيئية".

منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ازداد اهتمام العالم بضرورة أخذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة، حيث عقدت مؤتمر قمة الأرض عام 1992 بريوديجانيرو الذي بنص على أنه: ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع تضمين النفقات البيئية و استخدام الأدوات الاقتصادية،مع الأخذ بعين الاعتبار على أن الملوث يجب أن يتحمل نفقة التلوث مع المراعاة الواجبة للصالح العام و دون تشويه للتجارة و الاستثمار"هذت المبدأ أصبح معترف به عالميا مما جعل العديد من دول العالم المتقدم تقوم بإصلاحات جبائية أدخلت من خلالها البعد البيئي في النظام الضريبي و ذلك للتقليل من التلوث و الحفاظ على الموارد البيئية.

و الجزائر كغيرها من الدول عمدت منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين جاهدة في سبيل تطوير تشريعاتها الضريبية الخاصة بحماية البيئة و الحد من التدهور البيئي و ازداد اهتمامها بهذا المجال بصدور قانون المالية سنة 2002 و التشريعات التي تلته و التعديلات التي مست هذه القوانين من خلال قوانين المالية لسنتي 2015 و 2018.

إشكـاليـة البحـث

تتجلى إشكالية البحث في فهم مدى فعالية الضرائب البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة و التي تطرح في شكل التساؤل الآتي:

❖ كيف تساهم الضريبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؟

وتهدف هذه المذكرة إلى استكشاف العلاقة بين تطبيق الضرائب البيئية والنتائج التي تحققها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تشمل الإشكالية الأسئلة التالية:

- ✓ ما هي التحديات التي تجعل من تطبيق الضريبة البيئية ضرورة ملحة في مختلف الدول؟
- ✓ ما هي أهم الجهود الجزائرية لتطبيق الضرائب البيئية؟

الفرضيات:

من خلال تناول هذه الأسئلة، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لتحسين فعالية الضرائب البيئية وتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

- ✓ هل تؤثر الضريبة الخضراء إيجابا على مختلف أبعاد التنمية المستدامة اجتماعيا ، اقتصاديا و بيئيا ؟
- ✓ من أهم التحديات التي توجه تطبيق الضريبة البيئية هي صعوبة تحديد و قياس الوعاء الضريبي الخاص بهذه الضريبة ؟
- ✓ غياب إستراتيجية واضحة وشاملة في الجزائر لتكييف نظامها الجبائي و الأهداف البيئية للتنمية المستدامة ؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة كيف يمكن أن تسهم الضرائب البيئية في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.
- فحص كيفية تأثير الضرائب البيئية على النمو الاقتصادي، الاستثمار في الابتكارات الخضراء، وتوازن الأسواق.
- تحليل كيف تؤثر الضرائب البيئية على العدالة الاجتماعية، رفاهية الفئات المختلفة، وتوزيع الدخل.
- تقييم مدى فعالية الضرائب البيئية في تقليل التلوث، الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز الاستدامة البيئية.
- استعراض الصعوبات التي تواجه تطبيق الضرائب البيئية في سياقات مختلفة وتقديم توصيات للتغلب عليها.
- تقديم مقترحات عملية لتحسين تصميم وتنفيذ الضرائب البيئية لتحقيق الأهداف التنموية بشكل أكثر فعالية.

أهمية البحث:

للبحث أهمية بالغة تكمن في الوقوف على أثر الضريبة البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المتسبب الأول في تلويث البيئة من خلال استخدامها المفرط للموارد الطبيعية المختلفة دون مراعاة ضوابط الاستدامة و الاستفادة منها، بالإضافة إلى فشل آلية السوق في التخصيص الأمثل لهذه الموارد و عدم كفاءتها في استدخال الآثار الخارجية في أسعار السلع و الخدمات.

الفصل الأول

(الإطار النظري للضريبة البيئية و التنمية المستدامة)

1)- مقدمة الفصل :

تعد الضريبة البيئية من الأدوات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة لحماية البيئة من التلوث بمختلف أصنافه و أشكاله لأن معظم المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى تكوين رأسمال ضخم دون مراعاة الجوانب البيئية بحيث في ظل التحديات البيئية المتزايدة والضغوط الاقتصادية المتسارعة، أصبحت التنمية المستدامة ضرورة ملحة لضمان تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. يُعد الفصل الأول من هذه الدراسة مدخلاً أساسياً لفهم العلاقة بين الضريبة البيئية والتنمية المستدامة. سنبدأ هذا الفصل بتوضيح مفهوم التنمية البيئية، الذي يمثل جزءاً حيوياً من التنمية المستدامة. بعد ذلك، سنستعرض أبعاد التنمية المستدامة، التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونتناول أهمية التنمية المستدامة في العصر الحديث.

سنسلط الضوء أيضاً على تعريف الضريبة البيئية، ونكشف عن أنواعها المختلفة مثل ضرائب الكربون والوقود، ونستعرض أهدافها وأهمية تطبيقها في سياق تحقيق التنمية المستدامة. من خلال هذا الإطار النظري، نهدف إلى بناء قاعدة معرفية تساعد في فهم كيف يمكن للضرائب البيئية أن تساهم في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل ومستدام.

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف كيف يمكن للضرائب البيئية أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. سنتناول في هذا الفصل كيفية تأثير الضريبة البيئية على مختلف جوانب التنمية المستدامة، مع التركيز على كيفية استخدامها لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة

2)- مفهوم التنمية البيئية المستدامة:

أدى تفاقم ظاهرة التلوث إلى تنامي الوعي بالقضايا البيئية و هذا ما ساهم في ارتفاع الأصوات التي تطالب باحترام البيئة و حمايتها، و من بين الأوائل المطالبين بذلك الكاتبة رشال كارسون التي أصدرت كتاب بعنوان (الربيع الصامت)عام 1962 حيث تطرقت من خلاله إلى المشكلات البيئية ثم بعدها ظهر مفهوم جديد للتنمية فأصبحت تسمى التنمية المستدامة و ذلك عام 1972 في مؤتمر ستوكهولم,

التنمية البيئية هي مفهوم اقتصادي اجتماعي أممي يشير إلى استراتيجيات وممارسات تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. ترتكز التنمية البيئية على تحسين جودة الحياة البشرية من خلال استخدام الموارد بشكل فعال وبتقنيات تكنولوجية تعزز من استدامة البيئة. تشمل التنمية البيئية تعزيز الوعي البيئي، تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة، وتطوير سياسات وأساليب للحد من التلوث وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

يمكن توسيع مفهوم التنمية البيئية ليشمل الجوانب التالية:

- العدالة الاجتماعية: تسعى التنمية البيئية إلى تحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع مما يعني ضمان توزيع عادل للفوائد البيئية و التنموية.
- الابتكار و التكنولوجيا: تشجع التنمية البيئية على استخدام التكنولوجيا في حل المشكلات البيئية مثل تحسين كفاءة استخدام الطاقة و تطوير مصادر الطاقة المتجددة.
- التخطيط المستدام: يتطلب تنفيذ التنمية البيئية تبني استراتيجيات تخطيط تتضمن تقييم الأثر البيئي للمشاريع و المبادرات.
- التعاون الدولي: بما أن القضايا البيئية تتجاوز الحدود الوطنية فإن التنمية البيئية تتطلب التعاون بين الدول و منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص لتبادل المعرفة. [1]

3)- أبعاد التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة أبعاد تتميز بكونها متداخلة و متكاملة فيما بينها و لا يمكن الفصل بينها، حيث إن التركيز عليها من شأنه تحقيق التنمية المستدامة و تتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي – الاجتماعي و البيئي.

أ)- البعد الاقتصادي:

و يقصد به تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع و ذلك من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع و الخدمات، و يمكن حصر أهم عناصر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بما يلي:

- النمو الاقتصادي المستدام: يشير إلى تحقيق النمو الاقتصادي بطرق تضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية وتقلل من الأثر البيئي السلبي. يتضمن هذا تعزيز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة وزيادة كفاءة استخدام الموارد.
- التوازن بين النمو والتوزيع: يشمل التأكد من أن الفوائد الاقتصادية توزع بشكل عادل بين مختلف الفئات الاجتماعية، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ب)- البعد الاجتماعي:

تتمحور فكرة التنمية المستدامة حول الحد من الفقر المدقع و الجوع و البطالة، حيث يعتبر البعد الاجتماعي مهم جدا في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك عن طريق المساواة الاجتماعية، و يمكن حصر أهم عناصر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بما يلي:

- العدالة الاجتماعية: يتعلق بتوفير فرص متساوية لجميع الأفراد، وضمان حقوق الإنسان، وتعزيز رفاهية المجتمعات بحيث يشمل ذلك تحسين التعليم والرعاية الصحية، وضمان الوصول إلى موارد أساسية مثل المياه النظيفة والطاقة.
- المشاركة المجتمعية: يشير إلى أهمية إشراك المجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، مما يعزز من قدرة هذه المجتمعات على التأثير في سياسات التنمية.

ج)- البعد البيئي:

تعتبر البيئة من الشروط الأساسية و الضرورية لوجود النشاط البشري لذلك جاءت التنمية المستدامة بمجموعة من العناصر المندرجة ضمن البعد البيئي و التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة و نقلها سليمة للأجيال اللاحقة، و يرتبط البعد البيئي للتنمية بالحفاظ على الموارد الطبيعية و ترشيد استخدام الأراضي الزراعية، و يمكن حصر أهم عناصر البعد البيئي للتنمية المستدامة بما يلي:

- حماية الموارد الطبيعية: يتضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه، والتربة، والهواء، والتنوع البيولوجي.
- التقليل من الأثر البيئي: يشير إلى تقليل التلوث والنفايات، وتعزيز ممارسات الإنتاج والاستهلاك التي تؤدي إلى تقليل الأثر البيئي السلبي يشمل ذلك تطوير تقنيات صديقة للبيئة وتطبيق سياسات لإدارة النفايات والتلوث. (2)
- د)- البعد السياسي :يتضمن عدة جوانب منها :

1/تعزيز الوعي البيئي: تساهم الضرائب البيئية في رفع الوعي حول أهمية حماية البيئة مما يجبر الأفراد و الشركات على تغيير سلوكياتهم تجاه الممارسات الضارة للبيئة,

2/ تحفيز السياسات الخضراء : تشجع الحكومات على تطوير سياسات تدعم الاستخدام المستدام للموارد و تعزيز الابتكارات التكنولوجية النظيفة ,

3/تمويل المشاريع البيئية : تساهم الإيرادات الناتجة عن الضرائب البيئية قي تمويل مشاريع التنمية المستدامة مثل الطاقة المتجددة و إعادة التدوير و التنوع البيولوجي

4/العدالة الاجتماعية :يمكن أن تساهم هذه الضرائب في تقليل الفجوات الاقتصادية و الحفاظ على البيئة مما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ,

و كذلك جوانب اخرى منها التوازن بين الاقتصاد و البيئة و التعاون الدولي .....الخ

4)- أهمية التنمية المستدامة في العصر الحديث:

في العصر الحديث تكتسب التنمية المستدامة أهمية متزايدة بسبب التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم. تلعب التنمية المستدامة دورًا حاسمًا في:

- التصدي للتغير المناخي: من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية، تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وتطوير تقنيات خضراء، تسهم التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة التغير المناخي وتقليل آثارها الضارة.
- حماية الموارد الطبيعية: تساهم التنمية المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة بطرق تقلل من استنزافها وتحافظ على صحتها للأجيال القادمة.
- تعزيز النمو الاقتصادي العادل: من خلال تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، تسهم التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة مع ضمان استفادة جميع أفراد المجتمع بشكل عادل.
- تحقيق العدالة الاجتماعية: تعمل التنمية المستدامة على تحسين الظروف الاجتماعية للفئات الضعيفة وتعزيز الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، مما يسهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.
- دعم الابتكار والتكنولوجيا: تشجع التنمية المستدامة على الابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة والتقنيات البيئية، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي المستدام. [3]

5)- تعريف الضريبة البيئية:

تحظى الضريبة في جميع السياسات بأهمية بالغة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم و مضبوط و هذا لاعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة و تحقيق مختلف أهدافها.

الضريبة البيئية هي مجموعة من الاقتطاعات النقدية الإجبارية التي المفروضة من الدولة لغرض تغطية نفقاتها العمومية و تحقيق مختلف أهدافها.

يمكن تعريفها أيضا على أنها نوع من الضرائب التي تفرض على الأنشطة أو المنتجات التي تسبب ضررًا بيئيًا، بهدف تقليل هذا الضرر وتعزيز السلوك البيئي الإيجابي. تهدف الضريبة البيئية إلى تصحيح الاختلالات السوقية الناجمة عن الأثر البيئي السلبي للأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال فرض تكلفة على الأنشطة التي تلوث البيئة أو تستنزف الموارد الطبيعية. تستخدم العائدات المحصلة من هذه الضرائب لتمويل المشاريع البيئية وتعزيز الإستدامة البيئية. و حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE فإن الضريبة البيئية يقصد بها مجموعة من الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاءها على أنه ذات التأثير السلبي على البيئة[4]

---

[1] غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة. مرجع سابق، ص21

[2] United Nations. (2015). *Sustainable Development Goals: An Overview*. United Nations Department of Economic and Social Affairs

[3] OECD. (2014). *Environmental Taxation and Sustainable Development*. Organisation for Economic Co-operation and Development.

[4] محرزي محمد عباس. اقتصاديات الجباية و الضرائب. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2003 ص 217

6)- أنواع الضرائب البيئية:

بما أن حماية البيئة أصبحت أولولية اقتصادية سياسية ما استوجب تدخل قضية الاستدامة البيئية في جميع جوانب التنمية و ذلك بفعل آليات حمايتها، إذ تعتبر الضريبة البيئية كآلية أساسية لها دور على الملوثين، من أنةاع الضرائب حول مختلف أنحاء العالم من بينها الجزائر ما يلي:

أ)- ضرائب الكربون:

إن زيادة الغازات في الجو نتيجة الاستهلاك المفرط للنفط و الغاز و الفحم و كذلك ارتفاع درجة حرارة الأرض مما دفع الدول إلى فرض ضريبة تسمى ضريبة الكربون و ذلك كله للحد من استعمال النفط و الفحم و استبداله بمصدر جديد للطاقة ذو تأثير قليل على البيئة، و هذه الضريبة تساعد على زيادة الطلب على أنواع أخرى من غير النفط و تغيير الأسعار لصالحها و خفض استهلاك الوقود المضر بالبيئة.

أصبحت حماية البيئة مسألة أخلاقية و مجتمعية بحيث اهتمت بها الأمم المتحدة و منظمات متخصصة و من خلالها صدرت العديد من الاتفاقيات و قواعد إرشادية في عدة دول سواء الأوروبية أو العربية.

ب)- ضرائب على الانبعاثات الملوثة:

هذه الضريبة عبارة عن اقتطاع نقذي يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، و وفقا لهذه الضريبة فإن المنتجين يتحملون تكاليف تلوث البيئة التي تدفعهم إلى تخفيض هذه الانبعاثات من خلال البحث عن طريقة ملائمة لتخفيض حجمها إلى المستويات المقبولة، كمل يعتبر هذا النوع من الضرائب ذو نجاعة بيئية ذلك لأنه يطال الانبعاثات في حد ذاتها و التي تنجم عنها آثار بيئية ضارة، و بإعتبار هذه الأخيرة لا تظهر ضمن أسعار السلع و الخدمات، فإن هذا النوع من الضرائب كفيل بدمج مختلف هذه الآثار ضمن الأسعار,

تفرض الضرائب على الانبعاثات الملوثة في حالة إمكانيات القياس و التقدير لهذه الانبعاثات بتكاليف معقولة، و عادة ما تكون الاقتطاعات الضريبية المفروضة على انبعاثات التلوث متناسبة مع مستويات الانبعاثات، حيث كلما زاد حجك هذه الأخيرة كلما

زاد مستوى الاقتطاع الضريبي و العكس صحيح الأمر الذي يحفز الملوثين لتخفيض انبعاثاتهم الملوثة بغيت التقليل من نسبة الضرائب المدفوعة مما يؤدي قطعا لتخفيض من نسبة التلوث.

ج)- ضرائب على النفايات:

هي عبارة عن اقتطاع نقذي يفرض على كل وحدة من النفايات التي يتم التخلص منها في البيئة، و فرض هذه الضريبة يترتب عنه إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها التي سوف تحفزه على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج حتى لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة فطالما أن هدف المنتج سوف يكون تخفيض التكاليف و تعظيم الربح، فإن هذت الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى التي تتعادل عنده التكلفة الحدية لتتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات.

فالمنتج سوف يقارن دائما بين مقدار الضريبة المفروضة على وحدة من النفايات مع التكلفة الحدية التي يمكن أن يتحملها في سبيل تخفيض حجم النفايات، فإذا كانت تكلفة المعالجة للوحدة أقل من مقدار الضريبة فإنه سوف يفضل معالجة النفايات و التخلص منها بطريقة علمية.

و من مزايا الضريبة على النفايات ما يلي:

- تشجيع البحث عن طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث و تخفيضها إلى المستويات المرغوبة
- تطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في معالجة التلوث للتخفيض من التكاليف.

د)- ضرائب على الملوثات الأخرى:

هذا النوع من الضرائب البيئية عباءة عن اقتطاع نقذي يتناسب مع حجم الانبعاثات التي يتم صرفها في التربة و الماء أة حتى في الجو، حيث ينصح بهذا النوع من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصادر الانبعاثات ثابتة و ذلك من أجل تسهيل عملية التسيير ة المراقبة الإدارية و لفرض مثل هذه الضرائب يجب توفير إمكانيات تقنية متطورة بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرة و البراعة في مجال قياس التلوث.

7)- أهداف الضريبة البيئية:

تسعى الضريبة البيئية إلى تحقيق جملة من الأهداف نبرزها فيما يلي:

- تشجيع السلوك البيئي الإيجابي من خلال فرض تكلفة على الأنشطة الضارة بالبيئة تحفز الضرائب البيئية الأفراد والشركات على تبني ممارسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة.
- تقليل التلوث: تسهم الضرائب البيئية في تقليل انبعاثات الملوثات وتحسين جودة الهواء والماء من خلال فرض رسوم على الأنشطة التي تسبب تلوثًا.بالإضافة إلى غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى المجتمع، و ذلك لضمان بيئة صحية و نظيفة لجميع أفراد المجتمع.
- تحقيق الإيرادات: توفر الضرائب البيئية مصدرًا للإيرادات الحكومية يمكن استخدامه لتمويل مشاريع حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- تحفيز الابتكار: تشجع الضرائب البيئية الشركات على تطوير وتبني تقنيات وابتكارات تقلل من الأثر البيئي لعملياتها، و تحفيز المستهلكين و المنتجين على تحسين سلوكياتهم نحو الاستعمال الكفء و الفعال للموارد.
- تصحيح فشل السوق من خلال دمج تكاليف الآثار الخارجية في أسعار السلع.
- تشجيع التطور التكنولوجي و البحث العلمي فيما يخص آليات ووسائل الحد من التلوث ولاسيما المنشآت الصناعية مما يؤدي إلى خلق التنافس بين الأعوان الاقتصادية.
- تدعيم الوعي الاجتماعي بمشاركة الجميع في حماية البيئة.
- تعمل على إعادة توجيه الموارد نحو السياسة البيئية مثل توجيه إيرادات رسم الإمدادات بشبكة المياه لدعم نفقات البلديات الخاصة بالتصفية.
- تقليل الأضرار البيئية بأكبر قدر من الكفاءة و تحسين قدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة.[5]

---

(5) فارس مسدور،أهمية الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة العلوم التجارية و علوم التسيير، ورقلة العدد 07 سنة 2009

- المساهمة في الحد من الأنشطة الخطيرة و الملوثة للبيئة من خلال الإجراءات التحفيزية و الردعية التي تتضمنها الضريبة البيئية من رسومات و غرامات مالية على النفايات و انبعاثات الغازات الملوثة و الأضرار الناجمة عن بعض الأنشطة الملوثة.

8)- خصائص الضريب البيئية:

تتميز الضريبة البيئية بخاصيتين أساسيتين و هما:

أ)- الضريبة البيئية ضريبة موجهة:

تعد الضريبة بصفة عامة غير موجهة بمعنى أن اقتطاعاتها محصلة لصالح الخزينة العامة للدولة، غير أن الضريبة البيئية عبارة عن اقتطاعات نقذيه تفرض على الأشخاص نتيجة لما قامو به من نشاطات ملوثة للبيئة على شكل نسبة مئوية أو تسعيرة تطبق بالاعتماد على معاملات مضاعفة، و توجه حصيلتها خصيصا لفائدة الصندوق المتعلق بحماية البيئة و هذا استثناء على قاعدة عدم التخصيص في المالية العامة للدولة.

ب)- الضريبة البيئية ضريبة متداخلة:

تقتضي حماية البيئة تدخل المشروع من خلال فرض بعض الضرائب ردعا أو تحفيزا للأمر لتوجيه النشاط الاقتصادي و الاجتماعي على نحو يضمن حماية التنمية المستدامة للبيئة، و من خلال توجيه الأفراد إلى نشاط معين دون الآخر كما تعمل على منع تخزين النفايات باستعمال أسلوب تصاعدي.

9)- دور الضريبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة:

أ)- الدور البيئي:

- تقليل التلوث: تُعد الضرائب البيئية أداة فعالة في تقليل التلوث البيئي. من خلال فرض رسوم على الأنشطة الملوثة مثل انبعاثات الكربون والنفايات الصناعية، تشجع الضرائب البيئية الشركات والأفراد على تقليل تلوث الهواء والماء والتربة. هذا يؤدي إلى تحسين جودة البيئة ويقلل من المخاطر الصحية المرتبطة بالتلوث.

- تحفيز الابتكار البيئي: من خلال فرض تكلفة على الأنشطة الضارة بالبيئة، تخلق الضرائب البيئية حوافز للشركات لتطوير تقنيات وممارسات جديدة تكون أكثر صداقة للبيئة. تشمل هذه الابتكارات تقنيات لتحسين كفاءة الطاقة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد بشكل أكثر استدامة.
- حماية الموارد الطبيعية: تسهم الضرائب البيئية في حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتلوث. من خلال فرض ضرائب على الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة، يتم تشجيع الأفراد والشركات على استخدام هذه الموارد بشكل مستدام والتقليل من استهلاكها.

ب)- الدور الاقتصادي:

- تشجيع الاقتصاد الأخضر: تلعب الضرائب البيئية دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد الأخضر. من خلال تشجيع الاستثمار في تكنولوجيات نظيفة وممارسات إنتاج مستدامة، تساهم الضرائب البيئية في بناء اقتصاد يركز على الاستدامة البيئية. هذا يعزز من قدرة الاقتصاد على النمو بشكل مستدام ويقلل من الاعتماد على المصادر غير المتجددة.
- تحقيق الإيرادات الحكومية: توفر الضرائب البيئية مصدرًا هامًا للإيرادات الحكومية، يمكن استخدامه في تمويل مشاريع بيئية وتنمية بنية تحتية مستدامة .تساعد هذه الإيرادات في دعم المبادرات البيئية، مثل تحسين وسائل النقل العامة وتعزيز برامج إعادة التدوير، مما يعزز من التنمية الاقتصادية المستدامة.
- تحفيز الكفاءة الاقتصادية: تساهم الضرائب البيئية في تحسين كفاءة الاقتصاد من خلال تشجيع الشركات على تحسين عملياتها وتقليل هدر الموارد. من خلال فرض تكلفة على الأنشطة الملوثة، تدفع الضرائب البيئية الشركات لتبني ممارسات أكثر كفاءة، مما يعزز من القدرة التنافسية ويقلل من التكاليف الاقتصادية المترتبة على التلوث.

---

(6) المادة 78 من القانون رقم 16-01 مؤرخ 6 مارس2016 يتضمن التعديل الدستوري، الفصل الخامس، عدد 14 مؤرخة في 7 مارس سنة 2016

ج)- الدور الاجتماعي:

- **تحسين جودة الحياة: من خلال تقليل التلوث وحماية البيئة، تسهم الضرائب البيئية في تحسين جودة الحياة والصحة العامة. تقلل البيئة النظيفة من مخاطر الأمراض المرتبطة بالتلوث، مما يعزز من رفاهية الأفراد ويشجع على مجتمع أكثر صحة وسعادة.**
- **تحقيق العدالة الاجتماعية: يمكن أن تساهم الإيرادات المحصلة من الضرائب البيئية في تمويل برامج اجتماعية تدعم الفئات الضعيفة والمجتمعات المحرومة. يشمل ذلك تحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتقديم المساعدات الاجتماعية، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية.**
- **تعزيز الوعي البيئي: تساهم الضرائب البيئية في رفع الوعي البيئي بين الأفراد والشركات من خلال إظهار تكلفة الأضرار البيئية. هذا الوعي يعزز من تبني سلوكيات مستدامة ويساعد في تحفيز المشاركة المجتمعية في جهود حماية البيئة.**

الشكل رقم01: أبعاد التنمية المستدامة

(7) **United Nations. (2015). *Sustainable Development Goals: An Overview*. United Nations Department of Economic and Social Affairs**

9)- خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل، تناولنا الإطار النظري للضريبة البيئية والتنمية المستدامة. قدمنا تعريفًا للتنمية البيئية وناقشنا أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أوضحنا أهمية التنمية المستدامة في العصر الحديث ودورها في التصدي للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

استعرضنا تعريف الضريبة البيئية وأنواعها المختلفة، مثل ضرائب الكربون وضرائب الوقود، وناقشنا أهداف وأهمية هذه الضرائب في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال تطبيق الضرائب البيئية، يمكن تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يعزز من استدامة الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة. كما تم استكشاف الأدوار المتعددة للضريبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. تبرز الضرائب البيئية كأداة فعالة في تعزيز الأبعاد البيئية من خلال تقليل التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى تحسين الأبعاد الاقتصادية عبر تشجيع الاقتصاد الأخضر وتحقيق الإيرادات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الضرائب البيئية دورًا اجتماعيًا في تحسين جودة الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الوعي البيئي. من خلال فهم هذه الأدوار، يمكن تقييم فعالية الضرائب البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وكيفية استخدامها بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المرجوة.

الفصل الثاني

(التجارب الدولية و المحلية في تحقيقي التنمية المستدامة)

1)- مقدمة الفصل:

مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، برزت الضرائب البيئية كأداة فعالة لتحقيق أهداف بيئية واقتصادية. يقدم هذا الفصل دراسة تحليلية للتجارب الدولية والمحلية في تطبيق الضرائب البيئية، مع التركيز على كيفية تأثير هذه السياسات على التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. سنتناول تجارب دولية مثل تلك التي نفذتها دول شمال أوروبا وكندا وسويد، بالإضافة إلى تجارب محلية في دول مثل مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة. من خلال تحليل هذه التجارب، نسعى لاستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تحسين فعالية تطبيق الضرائب البيئية في سياقات مختلفة.

مع تزايد التحديات البيئية والضغوط الاقتصادية، تصبح الضرائب البيئية أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. هذا الفصل يركز على كيفية تحسين فعالية الضرائب البيئية من خلال تقديم حلول واستراتيجيات تعزز من تأثيرها الإيجابي. سنتناول كيفية زيادة قبول الضرائب البيئية عبر استراتيجيات فعالة، وكذلك حلول لتحقيق توازن فعال بين الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية. الهدف هو تقديم رؤى معمقة وأساليب عملية يمكن أن تساعد في تحسين تطبيق الضرائب البيئية وتعزيز دورها في التنمية المستدامة.

2)- التجارب الدولية في تحقيق التنمية المستدامة :

تحقيق التنمية المستدامة هو هدف عالمي يتطلب استراتيجيات متنوعة و تعاونا دوليا، هناك العديد من التجارب الدولية الي تقدم دروسا قيمة في هذا المجال.

نتطرق مجموعة من التجارب توضح أهمية تبني استراتيجيات متعددة تشمل الاقتصاد- البيئة و المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، و يمكن الاستفادة منها لتطوير سياسات دولية تتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. [8]

أ)- التنمية المستدامة في الصين:

يشهد العالم أزمات متداخلة على كافة الأصعدة الاقتصادية و التنموية و المناخية، و تشمل هذه الأزمة جميع الدول من بينها الصين، فواجهت الصين تحديات الموازنة بين التلوث البيئي الناتج عن النهضة الصناعية و التكنولوجيا فقد اتخذت العديد من الإجراءات للتخفيف من حدة التلوث من بينها قيام البرلمان الصيني بإصدار قانون يفرض لأول مرة الضرائب على الصناعة لحماية البيئة .

بدأت الصين في إدخال الحظر على استخدام بعض المنتجات الملوثة للبيئة حيز التنفيذ في 15يونيو 2008 و منع جميع محلات السوبر ماركت و المتاجر و الدكاكين من استعمال أكياس بلاستيكية حتى و لو بالمجان و استبدالها بأكياس من قماش أو ورق، كما قامت الحكومة بنقل بعض السكان و الشركات و بعض الإدارات خارج العاصمة علاوة على هدم المباني التي شيدت بطريقة غير قانونية للحد من التلوث، بالإضافة إلى إغلاق محطات توليد الكهرباء التي تعمل بإحراق الوقود و الفحم و استبدالها بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي أو الطاقة المتجددة.

كما فرضت تركيب أجهزة لمكافحة التلوث في المركبات الآلية الجديدة و إيقاف المركبات القديمة التي تخلو من هذه الأجهزة و ذلك بهدف تنقية الهواء في المدن الصينية. [9]

---

[8] نحو العدالة الخضراء: الكتاب الأبيض للصين 2021

[9] البلد، بيانات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة

خطة الصين في العمل المناخي و تحقيق الحياد الكربوني(مشروع المستقبل 2060):

قامت لاصين بالسعي للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2060 و ذلك من خلال الخطة المقدمة إلى مؤتمر المناخ COP26 و الإعلان عن الخطة الجديدة بعنوان الكتاب الأبيض التي من أهدافها:

- **زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن طريق الوقود الأحفوري بحلول عام 2030.**
- **تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060 .**
- **خفض كثافة الانبعاثات في كل وحدة من الناتج الاقتصادي بأكثر من 65%.**
- **معالجة التغير المناخي.** [10]

نصت خطة الصين التي قدمت إلى مؤتمر كوب 26 على أن فلسفة الصين من بشأن التغير المناخي تتمثل في الاستجابة الاستباقية لهذه الظاهرة من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، و إنشاء هيكل اقتصادي سليم للتنمية الخضراء منخفضة الكربون و نضام طاقة نظيف.

تظهر الحسابات الأولية تخفيضا لاستهلاك الصين للطاقة بشكل عام من 2011 إلى 2020 بما يصل إلى 28,7% و هو من أسرع التعديلات في العالم، أما خلال سنة 2021 أطلق الصين مبادرة شراكة الحزام و الطريق بشأن التنمية الخضراء، أما الهدف الحالي لسنة 2025 إلى غاية 2060هو تخفيض الوقود الاحفوري من مزيج الطاقة و زيادة استعمال الطاقات المتجددة خاصة طاقة الرياح. [11]

---

[10] إسماعيل حسين، 2018 ، أبطال المعجزة الصينية: صحيفة الأهرام، عدد بتاريخ 6 ديسمبر 2018 ص 13

[11] أمين سمير، الاشتراكية و اقتصاد السوق – تجارب الصين– فيتنام – كوبا: مكتبة مدبولي.

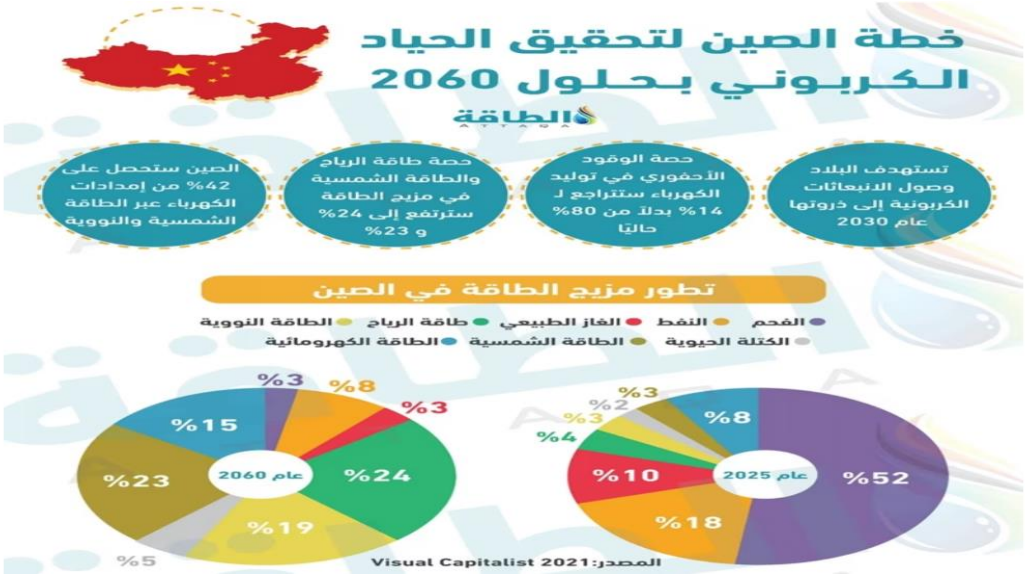

(12)

ب)- التنمية المستدامة في ألمانيا:

ظهرت التنمية المستدامة في ألمانيا بشكل رسمي خلال التسعينيات، خصوصاً بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992. بدأت ألمانيا في دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياساتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

كانت ألمانيا من أوائل الدول التي تبنت فكرة التخلص من الطاقة النووية و من توليد الطاقة بالفحم و ذلك بعد اتفاق الحكومة الاتحادية مع شركات الطاقة الألمانية سنة 2000، بعد الكارثة النووية التي شهدتها مدينة فوكوشيما اليابانية عام 2011 تم تحديد الموعد النهائي للتخلص الكامل من الطاقة النووية سنة 2022,

تحقق ألمانيا التنمية البيئية من خلال استراتيجيات متعددة، مثل تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وتقليل انبعاثات الكربون. تسعى الحكومة إلى تحقيق هدف "الحياد الكربوني" بحلول 2045، مما يتضمن استثمارات في التكنولوجيا النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة المساحات الخضراء. كما تشجع و تعزز الابتكار في تقنيات الطاقة المستدامة.

---

(12) الصورة الاشتراكية و اقتصاد السوق – تجارب الصين- فيتنام – كوبا: مكتبة مدبولي

(13) محمود علي، ألمانيا من إمبراطورية عظيمة على دولة ذليلة بعد الحرب العالمية الأولى: شبكة الإعلام العربية 2014

مشروع التحول الطاقي لتحقيق التنمية المستدامة في ألمانيا:

ظهر مشروع التحول الطاقي في ألمانيا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكنه اكتسب زخما أكبر بعد كارثة فوكوشيما النووية في 2011. يهدف المشروع إلى الانتقال من الطاقة النووية والوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية حيث أنه من أهم المشاريع للتنمية البيئية في ألمانيا هو مشروع التحول الطاقي، يهدف هذا المشروع إلى الانتقال من الطاقة التقليدية إلى الطاقة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية. يركز على تقليل انبعاثات الكربون وتحقيق الأهداف المناخية.

يتضمن المشروع:

- **زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني.**
- **تحسين كفاءة الطاقة في المباني والصناعات.**
- **إلغاء استخدام الطاقة النووية تدريجياً.**
- **هذا المشروع يمثل رؤية شاملة لتحقيق تنمية مستدامة وصديقة للبيئة.**
- **خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير.**
- **تحقيق الاستدامة البيئية: تقليل انبعاثات الكربون لمكافحة تغير المناخ.**
- **زيادة حصة الطاقة المتجددة: الاعتماد على مصادر مثل الطاقة الشمسية والرياح لتوليد الكهرباء.**
- **تحفيز الابتكار: دعم البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا.**
- **تحسين جودة الهواء: تقليل التلوث الناتج عن استخدام الوقود الأحفوري.**
- **خلق فرص عمل: دعم الصناعات الخضراء وتوفير فرص عمل جديدة في مجالات الطاقة المتجددة.**
- **تطوير بنية تحتية مستدامة: تحديث الشبكات الكهربائية لضمان كفاءة توزيع الطاقة المتجددة.**
- **تعزيز الأمن الطاقي: تقليل الاعتماد على واردات الطاقة من الخارج.** [14]

---

[14] مركز الباحثون السوريين، المعجزة الاقتصادية الألمانية

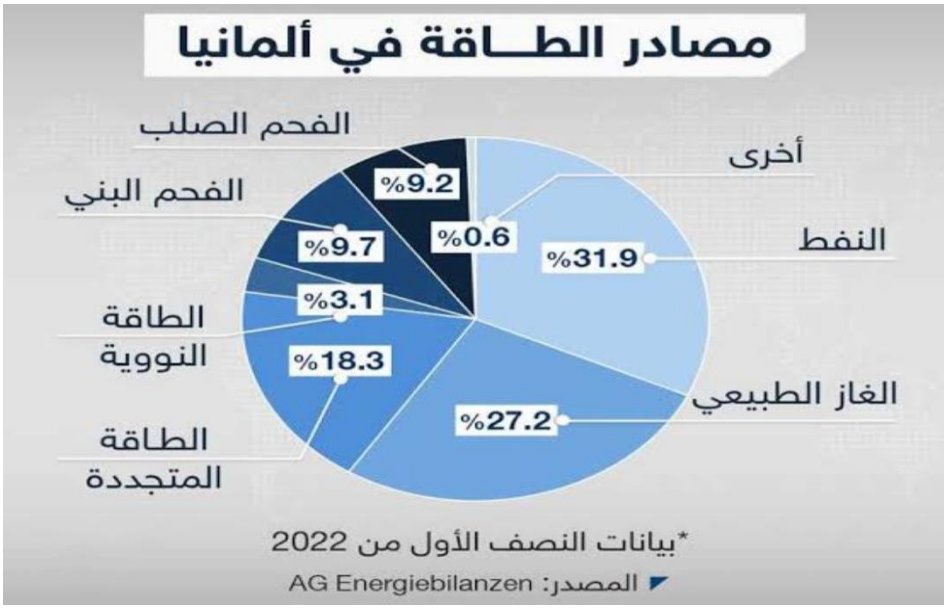

(16)

ج)- التنمية المستدامة في اليابان:

عززت اليابان دورها كرائد عالمي في الدعوة إلى ملوثات المناخ قصيرة العمر، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمتابعة كفاءة الطاقة كإستراتيجية رئيسية لمكافحة هذه الملوثات القاتلة. من بين الأعمال التي قامت بها اليابان هي إدارة دورة حياة مركبات الكربون الهيدروفلورية، مما يدل على التزام الدولة الاستراتيجي بمناخنا الحالي والمستقبلي.

تعتبر هذه القيادة أمرًا بالغ الأهمية نظرًا لأن مركبات الكربون الهيدروفلورية هي مجموعة من المواد الكيميائية الصناعية المستخدمة في المقام الأول للتبريد. نظرًا لكونها ملوثات مناخية قصيرة العمر، فهي أقوى بعدة مرات من ثاني أكسيد الكربون في تدفئة كوكب الأرض بحيث من المتوقع أن يتضاعف الاستهلاك بحلول عام 2030 فهي من بين الغازات المسببة للاحتباس الحراري الأسرع نموًا. (17)

---

(16) الصورة من أعوام الاستدامة، دائرة الصحافة و الإعلام للحكومة الألمانية سنة 2016

(17) البدوي حبيب، 2017. تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، بيروت: دار النهضة العربية طبعة ثانية موثقة

اليابان ملتزمة أيضًا بمعالجة ملوثات المناخ الأخرى قصيرة العمر، الموضحة في ملوثاتها خطة 2016 للتدابير المضادة للاحتباس الحراري الذي يحدد أهداف التخفيض لعام 2030 لكل من غاز الميثان ومركبات الكربون الهيدروفلورية .تعمل البلاد كذلك على تقليل انبعاثات الميثان من حقول الأرز من خلال تعزيز الممارسات الزراعية ذات الانبعاثات المنخفضة.

اليابان من أعظم دول العالم التي لديها لوائح أقوى من مركبات الكربون الهيدروفلورية بحيث أطلقت اليابان مبادرة الفلوروكربون.

- مبادرة الفلوروكربون لتحقيق التنمية المستدامة في اليابان:

ظهرت مبادرة فلوروكربون في اليابان بشكل رسمي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع زيادة الوعي الدولي بقضايا تغير المناخ وتدهور طبقة الأوزون. اليابان كانت جزءاً من الاتفاقيات العالمية مثل بروتوكول كيوتو الذي تم توقيعه في عام 1997، حيث تم تعزيز السياسات المحلية لتقليل انبعاثات الفلوروكربونات.

مبادرة فلوروكربون لتحقيق التنمية البيئية في اليابان تهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، خاصة الفلوروكربونات، التي تؤثر سلباً على طبقة الأوزون وتساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. تتضمن هذه المبادرة عدة خطوات:

- تصنيع معدات وإعادة تدويرها بشكل صحيح و هذا أمر بالغ الأهمية لأنه يعالج بروتوكول مونتريال من خلال التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية.
- تعزيز التوعية العامة عن طريق تنظيم حملات توعية للمواطنين حول أهمية تقليل الفلوروكربونات والحفاظ على البيئة. (18)
- تقليل انبعاثات الفلوروكربونات للحد من تأثيرها على طبقة الأوزون والاحتباس الحراري.
- تحفيز الابتكار و ذلك بدعم الشركات في تطوير تكنولوجيات جديدة تسهم في التقليل من الانبعاثات.
- دعم القطاعات الصناعية لمساعدتها في التحول إلى تقنيات أقل ضرراً.
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة من خلال تعزيز التقنيات الصديقة للبيئة.

- تنظيم التحكم في الانبعاثات على مدار دورة حياة مركبات الكربون الفلورية بأكملها. هذا جهد دولي لاستعادة مركبات الكربون الفلورية والتخلص منها وإعادة تدويرها بالشراكة مع دول مثل فرنسا وتشيلي وسنغافورة والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وكذلك كيانات من القطاع الخاص. لقد كان عمل اليابان في هذا الموضوع طويل الأمد، ويتضمن إنشاء قانون استعادة وتدمير الفلوروكربون و ذلك في عام 2001 ومراجعته في عام 2019 ، والذي يهدف إلى تنظيم التحكم في الانبعاثات على مدار دورة حياة مركبات الكربون الفلورية بأكملها. [19]

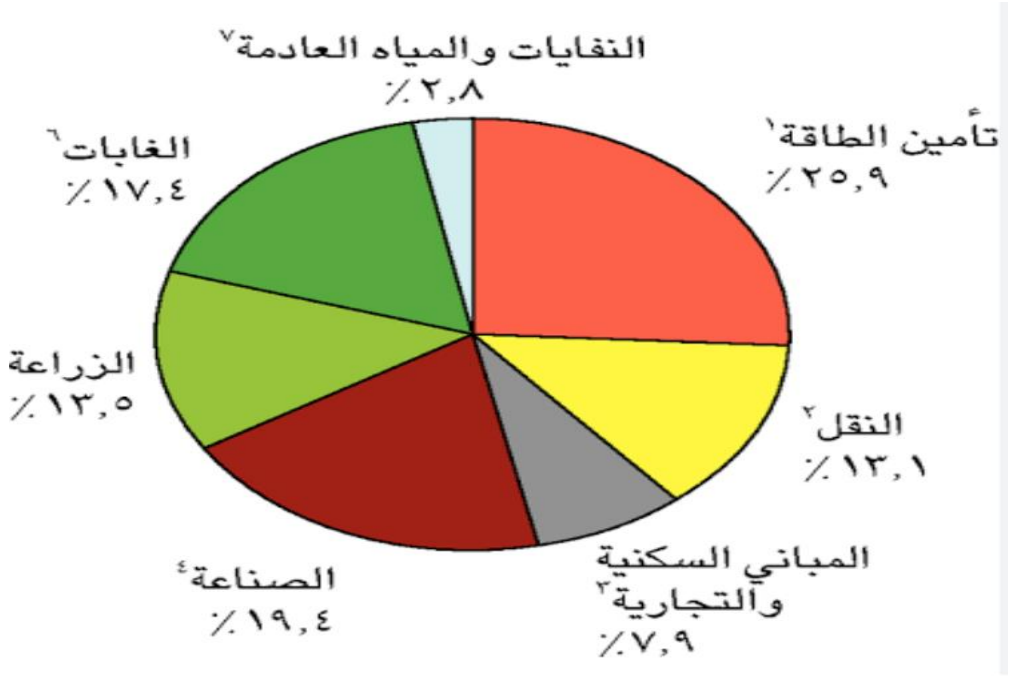

[20]

---

[18] كتاب"Sustainable Development in Japan: Past and Present"

[19] تقرير:"Japan's 2020 Environmental Policy Review"

[20]الصورة: اليابان و دبلوماسية القوة الناعمة. الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات، علاء أحمد عبادة 2006. التنظيم الدولي للاستثمار في إطار اثقافية استثمار متعددة الأطراف. مصر: جماعة عين شمس.

د)- التنمية المستدامة في السويد:

قامت السويد سنة 1991 بإصلاح جبائي هام من خلال تخفيض ضرائب الدخل مقابل إدخالها لضرائب جديدة على الكربون و الكبريت، و كانت الضرائب على الكبريت ذات طابع تحريضي لأنها رفعت الإيرادات الضريبية بشكل مرتفع,

كما قامت السويد باستحداث ضريبة على انبعاثات أكسيد الآزوت عام 1992 حيث يعتبر هذا الغاز المسؤول عن الأمطار الحمضية و قد أثبتت هذه الضريبة فعاليتها في تخفيض المؤسسات لإنبعاثاتها من خلال إدخال التكنولوجيا النظيفة حيث ارتفعت نسبة المؤسسات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة من 7% سنة 1962 إلى نسبة 62%سنة 1993. كما يلاحظ أن هذه الضريبة دفعت بزيادة براءة الاختراع و الابتكار نحو التكنولوجيا الأنظف حيث سجلت السويد تلك الفترة أعلى نسبة براءة اختراع.

الشكل التالي يوضح التكاليف الحدية لانخفاض انبعاث NOX في قطاع الطاقة خلال السنوات الأولى من تطبيق الضريبة.

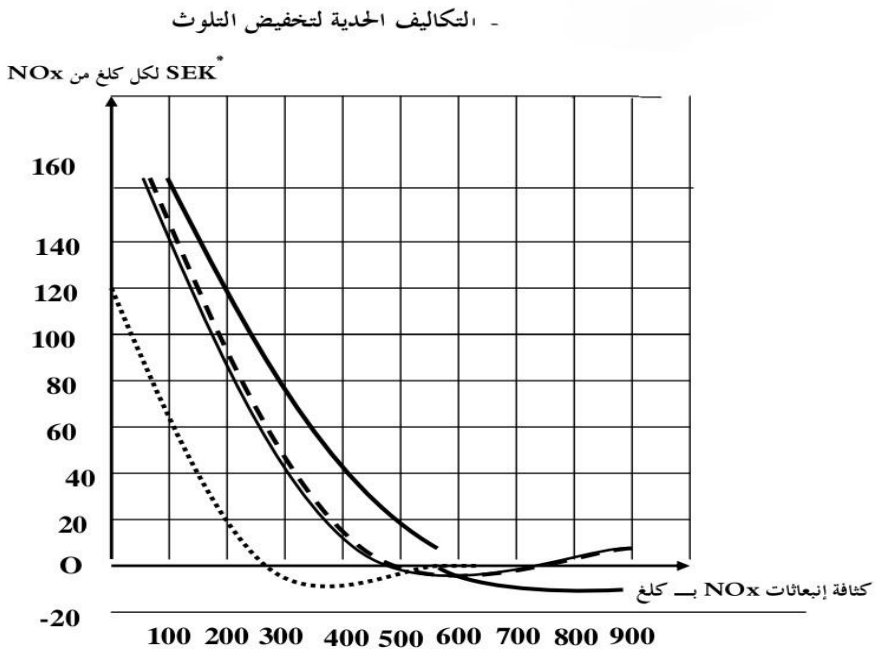

يمثل المحور الأفقي كثافة الانبعاثات منNOX و يمثل المحور العمودي تكلفة التلوث، حيث نلاحظ أنه بمجرد الشروع في تطبيق الضريبة على انبعاثNOX انخفضت كثافة الانبعاث بسبب ارتفاع معدلها. [21]

---

[21] في مجلات البيئةSustainable Development in Sweden" by Various Authors. تقارير حكومية.

3)- تجارب الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة:

بذلت الدولة الجزائية جهودا كبيرة لخروج من دائرة التخلف التي خلفتها مرحلة الاستعمار الفرنسي طيلة 132 سنة، خاصة في المجال الاقتصادي حيث كانت النتائج الأولية في فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية البترولية لعام 1986 إيجابية بكل المقاييس ما عادا المقاييس البيئية، حيث اعتمدت على نموذج تنموي يرتكز على التصنيع و الصناعات الثقيلة، بالإضافة إلى نوع المكان التي أقامت عليه مشاريعها التنموية.

لكن من جهة أخرى لا يمكن أن تحقق هذه السياسة المنتهجة شروط التنمية المستدامة بمفهومها الواسع، باعتباره حق الأجيال في التنمية إذا نظرنا إلى المجال البيئي، و لأجل هذا عملت الجزائر من خلال الإصلاحات التي باشرتها في فترة التسعينات بإعطاء الجانب البيني أهمية كبيرة عند إنجاز المشاريع التنموية و العمل على تصحيح الإخفاقات من خلال سن القوانين و إجراء رادعة للحد من التلوث البيئي، ة عليه فقد أنشأت آليات و أدوات التي سوف تساهم بشكل مباشر و غير مباشر في تحقيق التنمية المستدامة

أقر المشرع الجزائري نظام الحوافز الجبائية المتعلقة بالنشاطات التنموية التي تستهدف الحفاظ على البيئة و مواردها ضمن القانون 03- 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لاسيما المادة 76 منه من خلال إشارتها إلى أن المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات و التي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاته، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري و التقليص من التلوث في كل أشكاله فهي تستفيد من حوافز مالية و جمركية تحدد بموجب قانون المالية، كما أضافت المادة 77 من نفس القانون بأنه يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض الربح الخاضع للضريبة على أن يحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية، و ذهبت المادة 78 من نفس القانون أن يحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية، و ذهبت المادة 78 من نفس القانون إلى أبعد ما يمكن في التحفيز على حماية البيئة بإقرار جائزة وطنية في مجال حماية البيئة تحدد كيفيات تطبيق هذه المواد عن طريق التنظيم. [22]

---

[22] مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانزبورغ، جنوب إفريقيا 26 أوت 2002، البند 13 من جدول الأعمال المنشور في موقع www.greeline.com

4)- مشروع تسيير النفايات المنزلية والصناعية في الجزائر ودور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة:

في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، تم إطلاق العديد من المشاريع البيئية التي تهدف إلى تقليل التأثير السلبي للنفايات المنزلية والصناعية على البيئة. يعد مشروع تسيير النفايات أحد أهم هذه المشاريع، حيث يساهم في الحد من التلوث البيئي، ويعتمد على سياسات الجباية البيئية كأداة لتحقيق الأهداف المرجوة. الجباية البيئية في هذا السياق تعد وسيلة فعالة لتعزيز مسؤولية الشركات والمواطنين تجاه البيئة وتحفيزهم على اعتماد ممارسات أكثر استدامة.

تعتمد الجباية البيئية في الجزائر على فرض ضرائب ورسوم تستهدف الأنشطة الملوثة، بما في ذلك إنتاج النفايات. وتعد هذه الجبايات وسيلة لتحفيز الأفراد والمؤسسات على تحسين ممارساتهم البيئية. ويتم توجيه العائدات الضريبية نحو تمويل مشاريع الإدارة المستدامة للنفايات. يندرج النظام الجبائي البيئي في الجزائر ضمن إطار عام يهدف إلى تحقيق العدالة البيئية، عبر تطبيق مبدأ "الملوّث يدفع"، حيث يتم تحميل تكلفة التلوث للنفايات على الجهة المسببة لها.

- القوانين والتشريعات المتعلقة بالجباية البيئية وتسيير النفايات:

قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يعتبر هذا القانون الإطار الأساسي لحماية البيئة في الجزائر. ينص القانون على أن جميع الأنشطة التي تؤدي إلى تلوث البيئة يجب أن تكون خاضعة لمجموعة من الضرائب والرسوم البيئية. ينص هذا القانون أيضًا على ضرورة تسيير النفايات بشكل سليم ويشجع على تقنيات إعادة التدوير.

-المادة :4 من القانون تؤكد أن "كل شخص طبيعي أو معنوي يتسبب في التلوث أو الضرر بالبيئة يتحمل تكاليف الوقاية أو التخفيف أو التصحيح". وبهذا، يتم تحميل الشركات الصناعية تكاليف التخلص من نفاياتها أو معالجتها.

قانون المالية لسنة 1992:

بموجب هذا القانون، تم إدراج الرسوم البيئية كجزء من النظام الجبائي في الجزائر .تهدف هذه الرسوم إلى مكافحة التلوث وتعزيز التنمية المستدامة من خلال فرض رسوم على الشركات التي تتسبب في التلوث، بما في ذلك تلك التي تنتج كميات كبيرة من النفايات الصلبة أو السائلة.

❖

القانون رقم 01-19 المتعلق بإدارة النفايات ومراقبتها وإزالتها 24 فبراير 2001:

يهدف هذا القانون إلى تنظيم إدارة النفايات ومراقبة عمليات التخلص منها. كما يفرض ضوابط صارمة على المؤسسات والشركات فيما يخص طرق التخلص من النفايات، ويشمل إنشاء نظام رسوم وضرائب يفرض على الشركات التي لا تلتزم بمتطلبات القانون.

-المادة 50 من القانون تؤكد على ضرورة تحمل المؤسسات تكاليف التخلص الآمن من نفاياتها الصناعية، وتحمل تكاليف معالجة النفايات السامة والخطرة.

5)- الرسوم البيئية المتعلقة بتسيير النفايات:

أ)- الرسم على النفايات الصناعية:

يتم فرض هذا الرسم على الشركات التي تنتج نفايات صناعية غير قابلة للتحلل .يهدف هذا الرسم إلى تقليل كمية النفايات الصناعية وتعزيز استخدام تقنيات إعادة التدوير والتخلص الآمن من المخلفات.

ب)- الرسم على النفايات المنزلية:

يتم فرض هذا الرسم على مستوى البلديات ويدفعه المواطنون عبر الضرائب المحلية .يتم استخدام هذه الرسوم لتحسين عمليات جمع النفايات وإدارتها في المناطق الحضرية.

ج)- الرسم على إعادة التدوير:

يُمنح للشركات التي تستثمر في تقنيات إعادة التدوير إعفاءات ضريبية، بهدف تحفيز الصناعات على تبني تكنولوجيا إعادة تدوير المواد والنفايات. هذا الرسم يساعد في تخفيض الكلفة الإجمالية على الشركات، مما يدفعها لاعتماد ممارسات صديقة للبيئة.

التحفيزات الضريبية للمؤسسات الصديقة للبيئة:

- **الإعفاءات الضريبية: يتم تقديم تخفيضات ضريبية أو إعفاءات كاملة للمؤسسات التي تلتزم باستخدام تقنيات إنتاج نظيفة تقلل من كمية النفايات أو تلك التي تقوم بإعادة تدوير جزء كبير من نفاياتها.**
- **تشجيع الاستثمار الأخضر: تخصص الحكومة الجزائرية تسهيلات ضريبية للمؤسسات التي تقوم بالاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة أو في تطوير تكنولوجيا إدارة النفايات.**

- المكافآت البيئية: الشركات التي تحقق أهدافًا بيئية معينة، مثل تقليل الانبعاثات أو التخلص من النفايات بطرق سليمة، قد تحصل على منح أو مكافآت مالية من قبل الدولة.

6)- أهمية مشروع تسيير النفايات في الجزائر:

1.تقليل الأثر البيئي للنفايات: يسهم المشروع في الحد من تلوث الهواء والماء والتربة من خلال تحسين طرق جمع وإدارة النفايات.

2.تشجيع الاقتصاد الدائري: بفضل نظام الرسوم والتحفيزات، يشجع المشروع على استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية وتحفيز إعادة التدوير، مما يساهم في تقليل استنزاف الموارد الطبيعية.

3.رفع مستوى الوعي البيئي :يدفع المشروع الشركات والمواطنين على حد سواء لتبني ممارسات أكثر صداقة للبيئة من خلال فرض الجبايات البيئية على الأنشطة الملوثة وتحفيز الممارسات الصديقة للبيئة.

4.تحقيق التنمية المستدامة: يساهم المشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها الجزائر، وذلك عبر تحسين جودة الحياة للمواطنين والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

7)- التحديات التي تواجه النظام الجبائي البيئي:

-التطبيق العملي: على الرغم من وجود التشريعات، إلا أن التطبيق الفعلي لا يزال يواجه العديد من التحديات بسبب نقص الإمكانيات المالية والبشرية.

-ضعف الوعي البيئي: الشركات والأفراد بحاجة إلى وعي أكبر بأهمية تبني ممارسات صديقة للبيئة.

-البنية التحتية المحدودة: بعض المناطق في الجزائر تعاني من نقص في البنية التحتية اللازمة لإدارة النفايات بشكل فعال، مما يعوق تحقيق الأهداف البيئية.

8)- دور الضريبة البيئية في تحقيق التنمية التنمية المستدامة في الجزائر:

من أجل تحقيق التنمية المستدامة و التي يعبر عنها بالحفاظ على البيئة و تحقيق التنمية الاقتصادية عبر الأجيال و الخروج من دائرة التخلف دون التفريط فيها، وجب الولوج إلى أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، و لتحقيق هذا الغرض إستعان المشرع بعدة وسائل التي قد تتداخل فيما بينها، إلا أن كل وسيلة لها خصائص و مميزات تجعلها أداة فعالة.

و بهدف معرف مدى مساهمة الضريبة البيئية كإحدى الوسائل الهامة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر,

أ)- مساهمة الضريبة البيئية و تأثيرها على القطاع البيئي في الجزائر:

تظهر مدى مساهمة الضريبة البيئية من عدمها في التأثير على القطاع البيئي في النتائج التي حققتها الضرائب المطبقة على السلوك البيئي و كذا الرسم البيئية.

كفاءة الضرائب البيئية في تغيير السلوك البيئي:

تعتبر الأداة الضريبية أفضل طريقة للوصول إلى أحسن النتائج البيئية إذا ما تم إحترام استعمال شروط هذه الأداة الضريبية، فللضرائب البيئية فعالية تظهر من خلال:

- تخفيض انبعاثات الغازات السامة خاصة غاز ثنائي أكسيد الكربون.
- التقليل من تنقلات البترول و بالتالي التقليل من المخاطر المرتبط به.
- إعادة التنظيم الاجتماعو- اقتصادي بخصوص طريقة التسيير العقلاني للموارد الطاقوية.

و النظام الضريبي البيئي في الجزائر, يشمل العديد من الضرائب البيئية في مختلف القطاعات , منها مجالات النفايات الصلبة و القطاعات الصناعية , الانبعاثات الجوية، و على العموم فإن التشريع الجزائري في مجال حماية البيئة يواكب التطورات الحاصلة في العالم.

ولكن المتتبع لمجال الضرائب يرى بأن مفعولها لا يزال ضعيف و محدود على أرض الواقع بدليل التقارير الخاصة التي تفيد بتزايد التلوث في القطاعات المذكورة سابقا , يذكر أن ثمة حوالي 325 ألف طن من النفايات الخطرة التي تصدرها المؤسسات

الاقتصادية يتم فرزها كل سنة في الجزائر , بحيث تقدر كمية نفايات الزئبق المخزون بأزيد من مليون طن فيما يتم تخزين حوالي 450 ألف طن لحوالي 20 عام في منطقة الغزوات و وهران , و يتم تخزين هذه النفايات الخطيرة حاليا بطريقة غير لائقة.

أصبحت الجزائر من الدول الرائدة في مجال حماية البيئة التي أوليت له اهتمام كبيرا, خاصة بعدما كانت قد أهملتها سابقا , و التي أخلت أخلت كثيرا بالنظام البيئي , فبعد المشاكل البيئية و التدهور البيئي الذي عرفته الجزائر , حيث كانت يسودها تبدير المياه , وسوء معالجة النفايات .....الخ, مما نجم عنه اثار و خيمة التي تركتها الغازات و الإفرازات الصناعية على الطبيعة, وثم تقديرها عن طريق دراسة ثم إنجازها سنة 2002 بحوالي 3.5 مليار دولار والتي تمثل 7% من الناتج الدخلي الخام و حوالي 2.5 مليار دولار هي خسائر البيئة , والتي تمثل ما نسبته 2.21% سنة 2007 , حيث حتمت على السلطات العمومية تبني إستراتيجية السيطرة عليها , و ذلك من خلال العمل عل حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة في منطلقها و التي كانت مبادرات و مساعي إنسانية و أخلاقية , وفيها نفع وخير لكل المجتمع , كما أنها حلول ترتضيها الأطراف و الجهات التي تدعمها فكريا و ماديا و تكريسا لدعائم وحدة النظام البيئي .

ب)- المساهمات المباشرة و الغير مباشرة للضريبة البيئية :

1- التقليل من حجم وحدة الصراع و التسابق نحو الإستحواذ على مصادر الثروة , و الإنتاج و التبدير و الهدر الا محدود للموارد و الإمكانات البيئية .

2- التعامل مع عناصر الطبيعة بكيفية منظمة و هادفة و مجدية دون إتلاف الكنوز التي تحتويها من مياه و معادن ....الخ

3- التوقف عن إحداث الظواهر المضرة بالبيئة كالثلوث الإحتراق الحفريات و القطع و التحويل و النفايات ...الخ

4- العمل المتواصل و المكتف , لتوفير مقاييس كمية دقيقة علميا للاستدامة الإيكولوجية أو لصحة النظام البيئي كي تظل الاستدامة البيئية عنصرا متوازنا بدرجة معقولة ضمن المجالات الإيكولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية.

5- إعادة تقييم الموارد البيئية , مما يقلل من استنزافها و استغلالها بشكل غير عقلاني

6- الجباية البيئية تعبر عن تجسيد المبدأ العالمي المعروف بمبدأ الملوث الدافع .

7- عدم الاكتفاء بوضع الوسائل الوقائية لحماية البيئة و من ثم تعزيز أساليب الحماية الإدارية بسياسة جزائية.

8- تحسين مدا خيل الرسم على الأنشطة الملوثة خاصة بعد إعادة تثمينه مما يعد مصدرا هاما لصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث

9- تعتبر من أفضل الحلول الاقتصادية و المالية لمواجهة الأضرار البيئية كون تأسيس الضرر على فكرة الخطأ.

10- يعمل الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، ونتيجة للإيرادات الجبائية البيئية بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى على تنصيب خلايا بيئية و أجهزة خاصة بتصفية الغازات و الملوثات ,كما يعمل على إصلاح الأفران المتواجدة على مستوى الحدات الصناعية من أجل تقليص إفرازاتها التي تتسبب في انتشار الأمراض , و ذلك بالإنفاق على مراقبة التلوث في المصدر و مراقبة حالة البيئة.

11- تساهم الجباية البيئية من خلال عمل الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، على تمويل عمليات تشجيع الاستثمار المدمجة للتكنولوجيا النظيفة و الدعم الموجه لتمويل العمليات المشتركة للمنشآت لإزالة التلوث.

9)- خلاصة الفصل الثاني:

تأثير الضرائب البيئية على التنمية في الجزائر يمثل جانبًا حيويًا في جهود تحقيق التنمية المستدامة. من خلال فرض ضرائب على الأنشطة الملوثة، يمكن للسلطات تعزيز السلوكيات البيئية المسؤولة وتحفيز الاستثمارات في التقنيات النظيفة والممارسات المستدامة .

ومع ذلك، فإن فعالية هذه الضرائب تعتمد بشكل كبير على كيفية تصميمها وتطبيقها. يجب أن تُستخدم العائدات الناتجة عن هذه الضرائب في تمويل مشاريع بيئية، مثل تحسين البنية التحتية المستدامة، ودعم الطاقة المتجددة، وتعزيز برامج التوعية البيئية .

كذلك، يتطلب الأمر تطوير إطار قانوني فعال يُعزز من فعالية الضرائب البيئية، مع وجود آليات للرقابة والتقييم المستمر. إذا تم تحقيق هذا التوازن، فإن الضرائب البيئية يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وحماية البيئة للأجيال القادمة

الفصل الثالث

(الحلول المقترحة لتحسين تأثير الضرائب البيئية على التنمية المستدامة)

1)- مقدمة الفصل:

إلى تقليل الأثر السلبي للأنشطة الاقتصادية على البيئة وتعزيز تعد الضرائب البيئية من الأدوات المالية الهامة التي تهدف والمياه وتدهور الموارد الطبيعية، تبرز الحاجة المستدامة. في الجزائر، حيث تتزايد التحديات البيئية مثل تلوث الهواء التنمية .على التنمية إلى تحسين تأثير هذه الضرائب

البيئية المستدامة من خلال تحميل المؤسسات والأفراد تكاليف التلوث، تعتبر الضرائب البيئية وسيلة فعالة لتحفيز السلوكيات الضرائب يعتمد على مجموعة من الحلول يشجعهم على الابتكار واعتماد ممارسات أكثر استدامة. ومع ذلك، فإن نجاح هذه مما .وإعادة استثمار العائدات، وتطوير التشريعات المناسبة المتكاملة التي تشمل توعية الجمهور،

التنمية في الجزائر، مع التركيز على المذكرة إلى استعراض الحلول المقترحة لتحسين تأثير الضرائب البيئية على تهدف هذه المستدامة وتحقيق الاقتصادية والبيئية. من خلال تطبيق هذه الحلول، يمكن تعزيز التنمية كيفية تحقيق التوازن بين الأهداف .نتائج إيجابية للمجتمع والبيئة على حد سواء

2) -استراتيجيات لزيادة قبول الضرائب البيئية :

أ)- التوعية و التعليم:

- تنظيم حملات توعية لشرح أهمية الضرائب البيئية و تاثيرتها الايجابية علي البيئة .
- تقديم ورش عمل للموظفين و الشركات حول كيفية الالتزام بالضرائب البيئية .

ب)- الحوافز الضريبية:

- تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا النظيفة او تخفض انبعاث الكربون .
- تشجيع الافراد علي استخدام مصادر الطاقة المتجددة من خلال منحهم خصومات ضريبية .

ج)-تبسيط الإجراءات:

- تسهيل عملية دفع الضرائب البيئية عن طريق تقليل البيروقراطية .

- استخدام منصات رقمية لتسهيل عمليات الإبلاغ و الدفع

د)-التعاون مع القطاع الخاص:

- انشاء شراكات مع الشركات لتعزيز جهود الاستدامة.
- تقديم الدعم الفني و المالي للمشاريع البيئية.

هـ)- تقييم الأثر البيئي:

- أجراء دراسات لتقييم تأثير الضرائب البيئية علي الأداء البيئي و الاقتصادي .
- استخدام النتائج لتحسين السياسات الضريبية .

و)- تطوير السياسات:

- تحديث القوانين و اللوائح الضريبية لتكون أكثر ملاءمة للبيئة .
- دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الضريبية

ز)- المشاركة المجتمعية:

- إشراك المجتمع في صنع القرار في ما يتعلق بالضرائب البيئية .
- تشجيع المواطنين علي المشاركة في المبادرات البيئية .

3)- حلول لتحقيق التنمية المستدامة :

أ)- توعية الجمهور:

- حملات توعوية شاملة: تنظيم ورش عمل وندوات لتثقيف المجتمع حول أهمية الضرائب البيئية وفوائدها، مع التركيز على كيفية تأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية والبيئية.

- التعاون مع وسائل الإعلام: استخدام وسائل الإعلام لنشر معلومات حول الممارسات المستدامة وكيفية الاستفادة من الضرائب البيئية.

ب)- إعادة استثمار العائدات:

- تخصيص العائدات لمشاريع بيئية: ينبغي استخدام عائدات الضرائب البيئية لتمويل مشاريع مثل:

- تحسين نظام النقل العام: إنشاء شبكة مواصلات عامة مستدامة تقلل من انبعاثات الكربون.

- مشاريع الطاقة المتجددة: دعم مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

- التشجير وحماية الغابات: استثمار العائدات في زراعة الأشجار والحفاظ على الغابات.

ج)- تشجيع الاستدامة:

- حوافز مالية: تقديم منح وتخفيضات ضريبية للمؤسسات التي تلتزم بمعايير الاستدامة البيئية، مثل:

- إعادة التدوير: تشجيع الشركات على اعتماد ممارسات إعادة التدوير وتقليل النفايات.

- استخدام التكنولوجيا النظيفة: دعم الابتكارات التي تساهم في تقليل الانبعاثات.

د)- تطوير القوانين:

- تحديث القوانين البيئية: من الضروري مراجعة القوانين الحالية بانتظام لتلبية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

- تحسين آليات الرقابة: إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة تنفيذ القوانين وضمان تطبيقها بشكل فعال.

هـ)- تعزيز الشراكات:

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير حلول مبتكرة، مثل:

- مشاريع مشتركة في الطاقة المتجددة: تشجيع الشركات الخاصة على استثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

- مشاركة المجتمع المدني: إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات التخطيط والتنفيذ للمشاريع البيئية.

و)- تقديم التدريب والمساعدة:

- برامج تدريبية متخصصة: تطوير برامج تدريبية للمؤسسات حول كيفية تقليل الأثر البيئي وتحقيق الامتثال للمعايير البيئية.

- تقديم الاستشارات: توفير خدمات استشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في تحسين ممارساتها البيئية.

ز)- تعزيز البحث العلمي:

- دعم الأبحاث: تخصيص ميزانية للأبحاث التي تدرس تأثير الضرائب البيئية على الاقتصاد والتنمية.

- تبادل المعرفة: تشجيع التعاون مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير حلول علمية للمشاكل البيئية.

ح)- تقييم الأثر:

- تقييم دوري: إجراء تقييم دوري لمدى فعالية الضرائب البيئية، مع التركيز على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية.

- تعديل السياسات: استخدام نتائج التقييم لتعديل السياسات وإجراء تحسينات مستمرة.

ط)- التخطيط المستدام :

- استراتجيات التنمية المستدامة : دمج الإبعاد البيئية و الاجتماعية الاقتصادية في خطط التنمية.
- التقييم البيئي : اجراء تقييمات بيئية شاملة قبل تنفيد المشاريع.
- مراجعة السياسات و البرامج بانتظام لضمان فعاليتها و استجابتها لاحتياجات المتغيرة .
- باستخدام هده الحلول يمكن تحقيق توازن فعال بين الأهداف البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
-

3)- خلاصة الفصل الثالث:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. وذلك بالتطرق إلى مجموعة من الأدوات والآليات الاقتصادية التي تتجسد في الضرائب والرسوم فضلا عن التحفيزات البيئية لغرض الحد من أخطار التلوث. كما تم تسليط الضوء على تجربة تحقيق التنمية المستدامة في بعض دول العالم كالصين – ألمانيا – اليابان و السويد و بعض التجارب المحلية في الجزائر و ذلك عبر إبراز أهم آليات الجباية البيئة المطبقة في الجزائر.

وأظهرت نتائج الدراسة ان الأدوات الاقتصادية للجباية البيئية تسهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، نظرا لكونها توفر المردودية اللازمة. وبالرغم من أن الجزائر انتهجت مجموعة من آليات الجباية البيئة إلا أنها بعيدة كل البعد عن مسايرة التطورات الجباية الحاصلة في هذا المجال.

4) نتائج حسب الفرضيات المقدمة :

1. بناء على تجارب مختلف الدول تأكدت فرضية التأثير الاجابي على مختلف أبعاد التنمية المستدامة .
2. لا تزال الجزائر على وجه الخصوص تواجه صعوبة تحديد الوعاء الضريبي خاصة فيما يتعلق بضريبة الانبعتات و الكربونات .

لا تزال الجزائر تسعى لاتخاذ الاسطراتجية واضحة و شاملة لتكيف نظامها الجبائي حسب الأهداف البيئية لتنمية المستدامة .

خلاصة البحث:

استعرضنا تعريف الضريبة البيئية وأنواعها المختلفة، مثل ضرائب الكربون وضرائب الوقود، وناقشنا أهداف وأهمية هذه الضرائب في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال تطبيق الضرائب البيئية، يمكن تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يعزز من استدامة الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة. كما تم استكشاف الأدوار المتعددة للضريبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. تبرز الضرائب البيئية كأداة فعالة في تعزيز الأبعاد البيئية من خلال تقليل التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى تحسين الأبعاد الاقتصادية عبر تشجيع الاقتصاد الأخضر وتحقيق الإيرادات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الضرائب البيئية دورًا اجتماعيًا في تحسين جودة الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الوعي البيئي. من خلال فهم هذه الأدوار، يمكن تقييم فعالية الضرائب البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وكيفية استخدامها بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المرجوة.

تأثير الضرائب البيئية على التنمية في الجزائر يمثل جانبًا حيويًا في جهود تحقيق التنمية المستدامة. من خلال فرض ضرائب على الأنشطة الملوثة، يمكن للسلطات تعزيز السلوكيات البيئية المسؤولة وتحفيز الاستثمارات في التقنيات النظيفة والممارسات المستدامة .

ومع ذلك، فإن فعالية هذه الضرائب تعتمد بشكل كبير على كيفية تصميمها وتطبيقها. يجب أن تُستخدم العائدات الناتجة عن هذه الضرائب في تمويل مشاريع بيئية، مثل تحسين البنية التحتية المستدامة، ودعم الطاقة المتجددة، وتعزيز برامج التوعية البيئية .

كذلك، يتطلب الأمر تطوير إطار قانوني فعال يُعزز من فعالية الضرائب البيئية، مع وجود آليات للرقابة والتقييم المستمر. إذا تم تحقيق هذا التوازن، فإن الضرائب البيئية يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وحماية البيئة للأجيال القادمة .